

السلطان ذلك اي تزويج من لا ولي  
له فان لم يكتب له ذلك ولم ياذن له  
السلطان فيه امتنع عليه تزويج الصغير  
وليس للرعي انه تزويج الايتام الا ان  
يفوض له الموصي ذلك والولاية علي  
الصغير من ها ولا ولاية اجبار وعلم  
مما تزويج البنت الصغيرة اليتممة  
بكرالمت او شيئا تزويجها امها عند  
فقد العصبة ولو كانت الام فاسقة  
حيث كان كفوا وبمهر المثل ولها ايضا  
ان توكل في تزويجها وليس للقاضي  
تزوجها م وجود امها ولا خيار  
للصغيرة ببوعها اذ زوجها الاب  
والجد ان زوجها بغيره فاحش  
او بغير كفو ولو عبد الوفور شفقتة  
وقد تقتضي المصلحة ذلك فان زوجها  
غيرهما ولو الام والقاضي كانت

لها

لها الخيار بشرط القضا وسكوت البكر  
عند بلوغها بغيره رضنا  
بالكلام وخيارها لا يمتد والاخر  
المجلس وان جهلت به بان لم تعلم  
ان لها الخيار فيسطل خيارها وانقدر  
بالجهل ولو سالت عن اسم الزوج  
او عن المهر المسمى او سلمت على الشهود  
بطل خيارها ولو اختارت واشهدت  
ولم تتقدم الي القاضي لشهدين  
ففي خيارها كخيار العيب والشيب  
اذا بلغت لا يبطل خيارها بلا صريح  
رضاها بل تقبل رضيت او قبلت  
او دلالة بان تفعل ما يدور على الرعي  
كالتمكين وقبول المهر ولا بغيرها  
من المجلس ولو تزوج المولي امته  
الصغيري ثم اعتنتها ثم بلغت لا يثبت  
لها خيار البلوغ لجماد ولا يثبت